

سياسات القطاع المالي وإطلاق عنان التمويل الخاص للعمل المناخي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

يكتسب دور القطاع الخاص أهمية كبيرة في تمويل الاستثمارات الموجهة لتخفيف أثر التغير المناخي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نظرا لمحدودية حيز الإنفاق من المالية العامة وسط ظروف السوق الصعبة. وتشير تقديراتنا إلى أن حصة التمويل الخاص يجب أن تزداد كثيرا. وبحلول عام ٢٠٣٠، يتعين أن يغطي التمويل الخاص ٨٠٪ من الاحتياجات إلى الاستثمارات التي ستوجه لتخفيف أثر التغير المناخي وقدرها تريليوني دولار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وحوالي ٩٠٪ في حالة استبعاد الصين.

وبالنظر إلى التحديات التي تواجه عددا كبيرا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في جذب رأس المال الخاص، يتعين توفير مزيج واسع النطاق من السياسات لخلق بيئة جذابة للاستثمارات الخاصة التي تُوجَّه لتخفيف أثر التغير المناخي، بما فيها سياسات القطاع المالي التي تركز على تحقيق تأثير إيجابي على المناخ.

ويحلل الفصل ٣ التحديات التي تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في جذب الاستثمارات الخاصة والتوقف التدريجي عن استخدام الفحم. ويخلص هذا الفصل إلى أن تأثير سياسات القطاع المالي والسياسات المناخية للمؤسسات المالية الكبرى لا يزال محدودا حتى الآن. ويستفيض الفصل في تناول السياسات اللازمة لإطلاق عنان التمويل الخاص اللازم لتخفيف آثار تغير المناخ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ولا يصل التصنيف الائتماني لكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى المرتبة الاستثمارية، مما يؤدي إلى صعوبة جذب التمويل الخاص وإلى زيادة التكاليف الرأسمالية - ويشكل ذلك عقبة أمام تحول نظام الطاقة في هذه الاقتصادات نظرا لارتفاع كثافة استخدام مصادر الطاقة المتجددة لرأس المال. ويعتمد كثير من هذه الاقتصادات بشكل كبير على توليد الكهرباء من الفحم مما يشكل صعوبة أمام التوقف التدريجي عن استخدامه. ولا تزال الاستثمارات في الوقود الأحفوري في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مستمرة بوتيرة سريعة بما فيها الاستثمارات الجديدة في طاقة الإمداد بالوقود الأحفوري وتوليد الكهرباء. وفي نفس الوقت، فإن السياسات المناخية لكبرى البنوك وشركات التأمين لا تتسق مع أهداف صافي الانبعاثات الصفري. وبرغم سرعة نمو صناديق الاستثمار المستدام، لا تزال هناك ندرة في المنتجات التي تركز على تحقيق تأثير إيجابي على المناخ، ودرجات ESG لمراعاة البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة غير مصممة لرصد التأثير على المناخ.

وسيرسل نظام تسعير الكربون إشارة سعرية قوية إلى المستثمرين، غير أنه يمكن أن ينطوي على صعوبات سياسية في التنفيذ ويتعين أن تكمله سياسات أخرى. وهناك حاجة إلى مجموعة من السياسات الهيكلية في أسواق الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية لتعبئة التمويل الخاص للعمل المناخي على المستويين المحلي والدولي، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، والسياسات والالتزامات المناخية القوية، ومساعدات الدعم المصممة بشكل جيد إذا توافر الحيز المالي الكافي، ومناهج التمويل المبتكرة للتوقف التدريجي عن استخدام الفحم. ولا بد من تقوية بنية المعلومات المناخية - البيانات والإفصاحات ومناهج الاتساق مع أهداف الاستدامة (بما فيها التصنيفات التاكسونومية) - لجذب المستثمرين من القطاع الخاص.

وغالبا ما تركز سياسات القطاع المالي الحالية على الأنشطة والأصول التي هي بالفعل "خضراء". ويمكن للتصنيفات التاكسونومية للتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أن تساعد على تحديد الأنشطة التي قد تحقق اتساق الحوافز عل نحو أفضل وتقلل الانبعاثات كثيرا بمرور الوقت، بما في ذلك في أكثر القطاعات كثيفة الانبعاثات

سياسات القطاع المالي وإطلاق عنان التمويل الخاص للعمل المناخي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

الكربونية. وينبغي للإفصاحات والعلامات المميزة لصناديق الاستثمارات المستدامة أن تعزز شفافية السوق، ونزاهة السوق، والاتساق مع أهداف المناخ لتقوية النتائج الإيجابية في تأثير المناخ. ويمكن إنشاء درجات لمراعاة التأثير المناخي كبديل عن درجات ESG لمراعاة البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة بغية تحسين اتساق نتائج المناخ مع توقعات المستثمرين.

وهناك حاجة ضرورية إلى زيادة الدعم في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويشكل اقتسام المخاطر بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تعزيز القدرة المالية والنموذج التشغيلي في بنوك التنمية متعددة الأطراف، مطلباً ضرورياً لجذب مزيد من رأس المال الخاص في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويمكن للتمويل المختلط، بما فيه الضمانات من بنوك التنمية متعددة الأطراف والمانحين، أن يساعد المقرضين بشكل كبير على التخلص من مخاطر الاستثمار المناخي وتوسيع قاعدة المستثمرين. ولا بد من التوسع في الدعم العام الدولي للبلدان منخفضة الدخل نظراً للتحديات الجسيمة في جذب التمويل الخاص للعمل المناخي.

وبإمكان صندوق النقد الدولي المساعدة على إطلاق عنان رأس المال الخاص للاستثمارات المناخية، وخاصة في البلدان الأقل نمواً. وتسهيل الصلابة والاستدامة الذي يتيح الصندوق يمكن أن يمثل أداة حافزة لجذب رأس المال الخاص بتعزيز قدرات البلدان في مجال الاستثمارات المناخية من خلال إصلاحات السياسات وتوفير التمويل الأطول أجلاً. ومن خلال قدرته على جمع مختلف الأطراف، يستطيع صندوق النقد الدولي أن يجمع الحكومات وبنوك التنمية متعددة الأطراف والقطاع الخاص معاً لزيادة التمويل للاستثمارات المناخية التي تشتد الحاجة إليها. ويمكن كذلك أن يساعد الصندوق على تقوية إدارة الموارد العامة والاستثمارات المناخية لدعم تنمية مجموعة من المشروعات المُخططة القابلة للاستثمار وتقديم المساعدة على تنمية القدرات بغية تعزيز بنية المعلومات المناخية.

للاطلاع على التقرير الكامل، يُرجى الرجوع إلى النسخة الإنجليزية من خلال هذا الرابط:

<https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2023/10/10/global-financial-stability-report-october-2023>